٤ ـ زيادة عدد المباني التي هدمت بعد شهر آب (اغسطس) ١٩٨٨ يمكن تفسيرها بأن اجهزة التنظيم بدأت تستخدم وسيلة هدم المباني كوسيلة عقاب في مواجهة الانتفاضة. وممّا يؤكد هذا اننا لاحظنا وجود علاقة بين ارتفاع وتصاعد الانتفاضة في الضفة الفلسطينية وبين زيادة هدم المباني.

استراتيجية هدم المباني

لقد بيّنا ان سياسة التخطيط الفيزيائي وضعت لتكريس استراتيجية ضمّ الضفة الفلسطينية وتكثيف الاستيطان اليهودي فيها؛ وفي المقابل لضبط استعمالات الاراضي ومنع انتشار الامتداد العمراني العربي.

والسؤال الذي يطرح هنا: هل هناك استراتيجية لعملية هدم المباني غير المرخّصة؟ أي هل يتمّ اختيار المباني التي تهدم انتقاء في القرى، في سبيل تحقيق أهداف جيو ـ سياسية اقليمية، أم ان المباني التي تهدم تختار عشوائياً؟ وهل يتمّ تنفيذ الهدم في منطقة معيّنة، أو قضاء معيّن، بينما تترك منطقة أخرى لاعتبارات استيطانية؟

ان المتتبع للتوزيع الجغرافي للمباني التي تهدم في الضفة يستطيع ان يلاحظ ان هناك نمطاً خاصاً متّبعاً في عملية هدم المباني، والتي يمكن ان نلخصها في الحقائق التالية:

- ان معظم المباني التي تهدم بحجة عدم الترخيص يقع في أطراف القرية، ومن النادر ان تجد بيتاً هدم بحجة عدم الترخيص في جذر القرية.
- في حالة وجود مستوطنة يهودية بجانب القرية، تعطى أولوية لهدم المباني التي تنتشر في اتجاه المستوطنة، أو في اتجاه طريق اقليمي.

ونستطيع ان نجزم بأن هناك نهجاً في عملية هدم المباني؛ وان المباني التي تهدم تختار انتقاء، وليس عشوائياً.

امّا بالنسبة الى السؤال الثاني، فان نظرة الى الجدولين ٣ و٤ كفيلة بأن تكشف لنا ان معظم المباني التي تهدم يتركّز في منطقتي شمال الضفة وجنوبها. ويمكن ان يعزى ذلك الى الخصائص المحلية، مثل عدد القرى وحجمها وحجم عمليات مناهضة الاحتلال التي تحدث في هذه القرية. كما ان ذلك يمكن ان يعزى الى أسباب خارجية تتعلق بكيفية انتشار الاستيطان الاسرائيلي واستراتيجية الاستيلاء على الاراضي. ويتضح، أيضاً، ان حوالى ٥٥ بالمئة من المباني التي هدمت، خلال العام ١٩٨٩، كانت في قضاءي بيت لحم والخليل. ونعتقد بأن ذلك مردّه الى الحركة النشطة في عملية الاستيطان وتوسيع المستوطنات في منطقة عتسيون، جنوب القدس، والى ان المباني ومسطّحات القرى تنتشر في هذه المنطقة أكثر من انتشارها في شمال الضفة ووسطها.

ونستطيع ان نقول انه في ضوء المعطيات المتوفّرة، فما زالت فرضية استراتيجية هدم المباني في الضفة دون نفي أو اثبات. ونعتقد بأن هناك ضرورة لاجراء دراسة أكثر عمقاً حول هذه الفرضية. وفي المقابل، فان المعطيات اثبتت ان عملية هدم المباني تكاد تنعدم في منطقة غور الاردن، ولعلّ ذلك يعزى الى الحقائق التالية:

١ ـ الاجماع «القومي» الاسرائيلي على ان أي حل اقليمي سياسي يجب ان يبقي منطقة غور الاردن تحت السيادة الاسرائيلية. ولذلك، فان هناك رقابة شديدة على عملية البناء؛ أي ان المباني